بمناسبة اليوم الدولي للعمل الخيري..

موظفو المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية يشاركون منتسبي دار المحرق لرعاية الوالدين يوما من العطاء

بمناسبة اليوم الدولي للعمل الخيري، أقامت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية فعالية خاصة جمعت موظفي المؤسسة بمنتسبي دار المحرق لرعاية الوالدين، انطلاقا من حرصها على ترسيخ قيم العطاء والتكافل والمسؤولية المجتمعية.

وهدفت الفعالية إلى تعزيز ثقافة التطوع والعطاء، وتقوية التواصل والتفاعل بين مختلف الأجيال، ومنح كبار السن الوقت والاهتمام، إلى جانب بناء جسور التواصل وتبادل المعرفة والخبرات.

وبهذه المناسبة، أكد القائم بأعمال الأمين العام للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، المهندس إبراهيم دلهان الدوسري، أن العمل الخيري يمثل مسؤولية مجتمعية مشتركة تتكامل فيها أدوار المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص والأفراد والمتطوعين.

وقال إن مسيرة العمل الخيري في مملكة البحرين تحظى بدعم واهتمام من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، الرئيس الفخري للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، مشيدًا بالدور الذي يقوم به سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، رئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، في قيادة مسيرة المؤسسة ومتابعة تطوير برامجها ومبادراتها.

وأضاف أن مرور 25 عامًا على تأسيس المؤسسة يمثل محطة مهمة لاستحضار مسيرتها وما شهدته من تطور وتوسع في مجالات العمل الإنساني، ودافعًا لمواصلة تطوير برامجها وتعزيز شراكاتها وفتح مجالات جديدة للمشاركة المجتمعية، بما يواكب احتياجات المجتمع وتطلعاته، معربًا عن تقديره لجميع الداعمين والشركاء والمتطوعين الذين يسهمون في إثراء مسيرة العمل الخيري وتعزيز مكانة مملكة البحرين في هذا المجال.

«الشورى» يستعد لإطلاق برنامج «من الصوت إلى الأثر» لاستقطاب الأفكار والمبادرات المساندة للعمل التشريعي

أعلنت كريمة محمد العباسي، الأمين العام لمجلس الشورى، استعداد المجلس لإطلاق برنامج «من الصوت إلى الأثر»، والذي يهدف إلى استقطاب الأفكار والمبادرات من مصادر وشرائح متنوعة من المجتمع والتي تساند العمل التشريعي في الاضطلاع بدوره ومسؤولياته، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، بإحداث التطوير المستدام في العملية التشريعية، وبما يتسق مع توجهات الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في دعم مسارات المشاركة المجتمعية وتعزيز الابتكار والتحول الرقمي في العمل المؤسسي.

وأوضحت العباسي أن الأمانة العامة للمجلس اعتمدت برنامج «من الصوت إلى الأثر» بوصفه إطارًا مؤسسيًا مستدامًا للشمولية والابتكار البرلماني الرقمي، بما يجعله منظومة متكاملة تتفرع منها مجموعة من المسارات والبرامج، تشمل المسابقات والتحديات الرقمية، ومسارات الابتكار الداخلي، والشراكات مع المؤسسات التعليمية، والمشاركات

○ كريمة العباسي.

المجتمعية والمهنية، بما يعزز قدرة المجلس على استقطاب الأفكار والمبادرات من مصادر وشرائح متنوعة.

وبيّنت العباسي أن الإطار المؤسسي لهذا البرنامج يهدف إلى تنظيم وحوكمة المشاركة الرقمية، بحيث لا تقتصر على استقبال الأفكار والمقترحات، وإنما تمتد ضمن مسار واضح يبدأ من استقبال الفكرة «الصوت»، ثم تطوير الفكرة وتقييمها وتجريبها، وصولًا إلى التنفيذ وتفعيل «الأثر» وقياسه، بما يضمن الاستفادة من الأفكار النوعية وتحويلها إلى مبادرات ذات قيمة مضافة تعود على مستوى مخرجات العمل التشريعي في مملكة البحرين.

وأشارت الأمين العام إلى أن مجلس الشورى اعتمد منهجًا متدرجًا لاستقطاب الأفكار والرؤى، وصولًا إلى بناء المكونات الرئيسية لبرنامج «من الصوت إلى الأثر»، من خلال تنظيم عدد من الفعاليات والأنشطة والجلسات الحوارية التي أتاحت الاستماع إلى مختلف وجهات النظر وتبادل الأفكار حول عدد من القضايا ذات الصلة بالعمل التشريعي والرقابي. وفي مقدمة هذه الفعاليات، جاء منتدى «نحو تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة» في مايو 2025، الذي أسهمت مخرجاته في بلورة حزمة

من التوصيات استنادًا إلى ما شهدته جلساته من تداول للآراء والأفكار والرؤى، بما يدعم تطوير العمل التشريعي وتعزيز جودة الأطر القانونية المحفزة للنمو الاقتصادي المستدام. كما شمل هذا المسار إطلاق جائزة الابتكار الرقمي في العمل البرلماني في العام ذاته، التي تأهل لها عشرة مشاركين قدموا أفكارًا إبداعية وحلولًا رقمية تسهم في تطوير أدوات العمل البرلماني والتشريعي.

وذكرت العباسي أن هذه التجارب شكلت أساسًا عمليًا لتطوير البنية المؤسسية للبرنامج، وأكدت أهمية الانتقال من تنظيم المبادرات والفعاليات بصورة منفردة إلى منظومة متكاملة ومستدامة لاستقبال الأفكار وتطويرها وتقييمها والاستفادة من مخرجاتها، وهو ما سينعكس في برنامج «من الصوت إلى الأثر»، من خلال توسيع نطاق مصادر استقطاب الأفكار والمبادرات، وإتاحة المجال أمام مشاركة أوسع من مختلف الفئات والقطاعات والتخصصات، بما يعزز تنوع الرؤى والخبرات، ويرسخ المشاركة المجتمعية في دعم وتطوير العمل البرلماني والتشريعي.

وأكدت العباسي أن مجلس الشورى سيعلن فتح باب التقديم على البرنامج خلال شهر أكتوبر 2026م، في خطوة تؤسس لمرحلة جديدة من العمل المستدام لتطوير العمل التشريعي، وتكرس استمراريته بوصفه مسارًا مؤسسيًا للمشاركة والابتكار الرقمي، يعزز الشراكة المجتمعية من خلال التواصل بين المجلس ومكونات المجتمع كافة، ويدعم تطوير العمل البرلماني بما يواكب تطلعات مملكة البحرين في مجالات التحول الرقمي والابتكار والتنمية المستدامة.

جمعية الصحفيين البحرينية تنعى الصحفية حنان عوض سالم

نعت جمعية الصحفيين البحرينية ببالغ الحزن والأسى، الصحفية البحرينية في صحيفة «الأيام» حنان عوض سالم راشد، التي انتقلت إلى رحمة الله تعالى عن عمر ناهز 67 عاماً.

وأعربت الجمعية، باسم رئيس وأعضاء مجلس إدارتها وجميع منتسبيها، عن خالص تعازيها وصادق مواساتها لأسرة الفقيدة وذويها، ولأسرة الصحافة والإعلام في مملكة البحرين، مستذكرةً مسيرتها وعطاءها خلال سنوات عملها في الحقل الصحفي.

وسألت الجمعية المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ومغفرته، وأن يسكنها فسيح جناته، وأن يلهم أهلها وذويها وزملاءها الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

وزير العمل يترأس الاجتماع الرابع لمجلس السلامة والصحة المهنية

ترأس يوسف بن عبدالحسين خلف وزير العمل ووزير الشؤون القانونية، الاجتماع الرابع لمجلس السلامة والصحة المهنية، الذي عُقد عبر تقنية الاتصال المرئي.

واستعرض المجلس عدداً من الموضوعات المتعلقة بتطوير منظومة السلامة والصحة المهنية واستدامة بيئات العمل الآمنة في مملكة البحرين، إلى جانب متابعة تنفيذ خطط التوعية والإرشاد بشأن متطلبات السلامة والصحة المهنية وإجراءات الوقاية في مواقع العمل. كما اطلع على مستجدات التحضيرات الجارية لتنظيم المؤتمر والمعرض الوطني السادس للسلامة والصحة المهنية.

وتناول المجلس الجهود الوطنية المبذولة للرقابة على التزام أصحاب العمل بأحكام قرار حظر العمل وقت الظهيرة خلال فترة الصيف للعام الجاري، بما يسهم في تعزيز الوقاية الاستباقية في مواقع العمل والإنتاج.

النائب جلال كاظم يطالب بمراجعة الإجراءات المتعلقة بشقق مدينة سلمان

أكد النائب جلال كاظم المحفوظ ضرورة مراجعة الإجراءات الأخيرة المتعلقة باحتساب الأقساط والخدمات والصيانة لشقق مدينة سلمان، بما يراعي الظروف المعيشية والاجتماعية للمواطنين، وخصوصاً الأرامل والمطلقات والمتقاعدين ومحدودي الدخل، ويضمن عدم تحميل الأسر التزامات مالية مفاجئة تفوق قدرتها على السداد.

وأوضح المحفوظ أن طلبات شقق مدينة سلمان شهدت استدعاءات لعدد من القاطنين لمراجعة أوضاعهم وتحديث الإجراءات المتعلقة بالعقود والأقساط والخدمات والصيانة، بحسب ما ورد من المواطنين، مشيراً إلى أن ما أثار القلق بصورة أكبر هو مطالبة بعض الحالات بمبالغ بأثر رجعي، إلى جانب الانتقال من العقود الأصلية إلى عقود أخرى تتضمن التزامات مالية محدثة، وهو ما تسبب في حالة من القلق والاستنفار بين عدد من الأسر.

وأشار إلى أن بعض الحالات شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الأقساط الشهرية، إضافة إلى مبالغ مرتبطة بالخدمات والصيانة، الأمر الذي يتطلب دراسة عاجلة للحالات المتضررة وعدم تطبيق أي التزامات بأثر رجعي قبل التأكد من سندها القانوني والإجرائي، وبيان تفاصيلها للمواطنين بصورة واضحة.

جليلة السيد تدعو إلى خطط تنفيذية لتطوير خدمات كبار السن وتعزيز رعايتهم

كتبت: ياسمين العقيدات

○ جليلة السيد.

دعت النائب جليلة علوي السيد إلى وضع برنامج زمني واضح لتنفيذ الأولويات التي تعتمدها اللجنة الوطنية للمسنين، مع تحديد مؤشرات لقياس مستوى التقدم في الخدمات المقدمة لكبار السن، والاستمرار في تقييم احتياجات دور الرعاية النهارية ورفع كفاءتها وتوسيع نطاق الخدمات والبرامج التي تقدمها، بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة لكبار السن.

وشددت السيد على أهمية تطوير قاعدة بيانات وطنية متكاملة ومحدثة حول كبار السن واحتياجاتهم، باعتبار أن دقة البيانات تمثل أساسًا لوضع السياسات والبرامج وتوجيه الموارد إلى المجالات الأكثر احتياجًا، إلى جانب تعزيز الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية المقدمة لهم ودعم أسرهم ومقدمي الرعاية.

وأكدت أن ما طُرح في الاجتماع الأول للجنة الوطنية للمسنين، ولا سيما ما يتعلق بأوضاع دور الرعاية النهارية، والإحصائيات والبيانات الخاصة بالمسنين، والخدمات والبرامج المقدمة لهم، يمثل ملفات مهمة تتطلب المتابعة ووضع خطط تنفيذية واضحة لمعالجة التحديات القائمة فيها، مشددة على أهمية أن تنعكس أعمال اللجنة خلال المرحلة المقبلة على واقع كبار السن وأسرهم بصورة مباشرة وملموسة.

وأشارت السيد إلى أن تفعيل دور اللجنة الوطنية للمسنين وتعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية كان من بين المحاور والتوصيات التي أكدتها لجنة التحقيق البرلمانية خلال دور الانعقاد الماضي، لافتة إلى أن بدء اللجنة أعمالها بعد إعادة تشكيلها يمثل خطوة مهمة في هذا السياق.

وأكدت أن ملف كبار المواطنين مسؤولية وطنية متكاملة تستوجب توفير الحماية والرعاية وجودة الحياة، والاستفادة في الوقت ذاته من خبرات كبار السن وتعزيز مشاركتهم واندماجهم في المجتمع.

وأعربت عن تطلعها إلى أن تشهد المرحلة المقبلة خطوات تنفيذية ملموسة في ضوء الأولويات التي ناقشتها اللجنة الوطنية للمسنين، مؤكدة استمرار مجلس النواب في متابعة هذا الملف والدفع باتجاه تطوير التشريعات والسياسات والخدمات التي تحفظ لكبار السن حقوقهم ومكانتهم وتوفر لهم الحياة الكريمة التي يستحقونها.

وكانت السيد قد أشادت بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للمسنين وبدء أعمالها لعام 2026، مؤكدة أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة في توحيد الجهود الوطنية المعنية بكبار السن، وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، بما يسهم في الوقوف بصورة شاملة على احتياجات هذه الفئة وتطوير مستوى الخدمات والرعاية المقدمة لها.

وكيل الثروة الحيوانية: تنظيم العلامة الوطنية للحلال يدعم تنافسية المنتجات البحرينية ويعزز حضورها في الأسواق الدولية

○ عاصم عبداللطيف.

أكد المهندس عاصم عبداللطيف عبدالله وكيل شؤون الزراعة والثروة الحيوانية بوزارة شؤون البلديات والزراعة، حرص الوزارة على مواصلة تطوير منظومة الرقابة والتنظيم في قطاع المنتجات الغذائية والحلال، ورفع مستويات الجودة والمطابقة، بما يخدم مصالح المستهلكين والمنشآت الوطنية، ويدعم جودة المنتجات الوطنية وتنافسيتها.

وأشار إلى أن القرار رقم (125) لسنة 2026 بشأن العلامة الوطنية للحلال واشتراطات الترخيص باستخدامها، يمثل خطوة مهمة نحو تنظيم قطاع المنتجات الحلال في مملكة البحرين، وتعزيز موثوقية المنتجات الحاصلة على العلامة لدى المستهلكين في الأسواق المحلية والخارجية.

وأوضح أن القرار يضع إطارًا قانونيًا وتنظيميًا واضحًا لاستخدام العلامة الوطنية للحلال، بما يضمن قصر استخدامها على المنتجات المستوفية للاشتراطات والمعايير المعتمدة، ويضمن الاستخدام المنظم والمصرح به للعلامة، ويسهم في ترسيخ الثقة والشفافية في سوق المنتجات الحلال.

وقال وكيل شؤون الزراعة والثروة الحيوانية إن تنظيم العلامة الوطنية للحلال من شأنه دعم تنافسية المنتجات البحرينية وتعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية والدولية، من خلال توفير هوية موثوقة للمنتجات المستوفية لمتطلبات الحلال، بما يرفع قيمتها التجارية ويدعم فرص نفاذها إلى الأسواق الخارجية.

الجدير بالذكر أنه يشترط في طالب الترخيص أن يكون منشأة مقيدة في السجل التجاري، وأن يحدد المنتجات الحلال التي يرغب باستخدام العلامة الوطنية للحلال عليها، والحصول على شهادة حلال صادرة من جهات تدقيق الحلال للمنتجات التي يرغب باستخدام العلامة الوطنية للحلال عليها. ويجب على طالب الترخيص تقديم ما يفيد التزامه بنظام الإشراف والرقابة، وتحديد كمية الإنتاج السنوي من المنتج المطلوب استخدام العلامة الوطنية للحلال عليه.